المحال بل يفيد اذ العمى لو فرض لا يسقط اهلية الخطاب
عن العمى بخلاف الجنون عن المجنون فانه يسقط اهلية
الخطاب عنه راسا فلا ينتفع به اصلا فكيف يستويان
مع هذا البعد فتفطن وتامل فانه من اكبر الشبابة للفرق
الواضح البين بين المستحيل الذي هو الجنون وبين غيره
كالعمى من المستحيلات الباقية لامكان اجتماع صفة للجواز
ولو بالفرض العقلي والاستحالة في العمى مع عدم سقوط
اهلية الخطاب في الجنون ولذلك قلنا ذكر الجنون
هنا واستحالته من اللازم البين ووجهها قد مر وعلم
انه لما كان المراد المناقشة ابتداء عن النقرة مطلقا
هو الذي اجرنا الى تطويل الكلام لنظهر الفرق بين
النقرة الحاصلة بالفعل الاختياري وبين المشتبه
الناشي عن امر سماوي والا كنا اقتصرنا من اول
الامر على جواب المناقشة تنزيلا للمستحيل بالعمى وللجائز
بالمرض وان الفرق بينهما استمرار الاول وزوال الثاني
كما علم بقطع النظر عن كونهما سماويان لكون العلة
لا تطرد بين العمى والمرض لجواز الثاني واستحالة الاول
وهي كون كل منهما سماويا وعلم بعد هذا ان المحل المنصب
النبوة ما يورث نقصا وخللا لشان النبوة كالفعل
الدال على الخسة اختيارا لا الامر الذي لا يكاد ينفك عنه
كالمرض ونحوه على ما مر واما ما قيل على طريق الجواب
جواز المرض بشرطان لا يكون منفرا يعني بان كان صورة
لا حقيقة فليس بشيء حيث قال تعالى حكاية عنه وانوب

اذ نادى ربه اني مسني الضر وانت ارحم الراحمين
فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر الاية تبا لما قيل من
انه لعلة كان صوريا لا حقيقيا حتى لو جد رجل رفع
ما ليس له حقيقة بالدليل العقلي فضلا عن النقلي لم يلزم
الكذب لقوله تعالى فكشفنا ما به من ضر وتبا لله عز ذلك
علوا كبيرا وتبا لك بعد هذا قولا بينا عليه الصلاة
والسلام شاهد الابتلاء الانبياء حقيقة ما فضته
ان اشد الناس بلاء الانبياء ثم الاولياء ثم الامثل فالامثل
الحديث وذلك تحقيقا للابتلاء وهذا ما تيسر في هذا
المقام للعبد الضعيف من التسويد على حسب غاية الوسع
والطاقة ربنا ولا تحملنا ما ليس لنا به طاقة واما النسيان
فهو ممتنع عليهم في الاخبار التبليغية والاقوال الدينية
الانسانية ويجوز في الافعال التبليغية واما النسيان
فهو ممتنع في التبليغات قبل تبليغها قولية كانت او فعلية
واما بعد التبليغ يجوز نسيان ما ذكر عليهم لحفظه بعد
التبليغ ووجوده بطنه على المبلغ ليعلمه وليبلغه ولا
يمتنع عليهم نسيان المنسوخ مطلقا لا قبل البلوغ ولا بعده
هذا ونقل بعض الاشاعرة ان المعتمد في حقهم اتفاقا
امتناع النسيان في حق الانبياء لكن في بعض صور مخصوصة
كالكونه في الافعال التبليغية والاقوال الانشائية
وفي الاخبار التبليغية ولما تم من وقوع الاوصاف
الثلاثة فيما اذا لم يكن من التبليغ واما الخطا فانهم
معصومون منه على غير المعتمد واقول واما عندنا فلا يلزم